افتتاح عدد من مشروعات مصر الرقمية الجديدة

الرئيس السيسى يتوسط عددا من الشباب الملهم المشارك فى مبادرات ومنح وزارة الاتصالات

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسى أهمية وأولوية استمرار العمل فى المشروعات القومية الجارى تنفيذها، وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة رغم ما تتكلفه من أموال طائلة وفى ظل ظروف صعبة، وقال إن هناك تساؤلات أو انتقادات خلال السنوات الخمس الماضية بشأن إنشاء العاصمة الإدارية، لافتًا إلى أن الدول لا تسير بهذا الشكل من التفكير وإنما تحتاج إلى أفكار تؤدى إلى إقامة دولة ذات شأن مثلها مثل الدول المتقدمة.

جاء ذلك خلال افتتاح الرئيس السيسى أمس عدداً من مشروعات «مصر الرقمية» لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بمركز المنارة للمؤتمرات بالقاهرة الجديدة.

وكشف الرئيس السيسى أن شركة العاصمة الإدارية الجديدة هى التى أقامت العاصمة من خلال مواردها الذاتية، ولم تنشأ العاصمة بأموال الحكومة، مشيرا إلى أن شركة العاصمة تطلب حاليا من الحكومة ٤ مليارات جنيه سنويا كحق انتفاع لاستخدام الحى الحكومى فى العاصمة الإدارية الجديدة. وأشار إلى أن تكلفة الشبكات الرقمية المؤمنة بالعاصمة الإدارية الجديدة تبلغ ١٠٠ مليار جنيه لإقامة شبكة محصنة لا يمكن اختراقها على عمق ١٥ مترًا تحت الأرض تضم الخوادم الرئيسية للشبكة الرقمية.

ونـوه الرئيس إلى أن الحى الحكومى بالعاصمة الإدارية مميكن، ويوفر بيئة للعمل الرقمى للدولة من خلال مراكز البيانات وأماكن لعمل ٥٠ ألف موظف، بالإضافة إلى الشبكة المؤمنة، وبهذا يمكن أن تتحول الدولة من الأداء الورقى إلى الرقمى بالإضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعى وكل ذلك يتكلف الكثير من الأموال.

وأكـد الرئيس السيسى ـ تعقيبًا على كلمة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عمرو طلعت خلال الافتتاحات ـ أنه تم تحصين مراكز الاتصالات الجديدة بالكامل ضد أى شيء، مشيرا إلى أن مجموع تكلفة التحول نحو الأداء الرقمى والذكاء الاصطناعى والجمهورية الجديدة يتقدر بنحو ١٠٠ مليار جنيه.

وقال إن تكلفة المركز التبادلى الواحد كبنية إنشائية تبلغ ١٠ مليارات جنيه، أما المركز الرئيسى فيتكلف أكثر من ذلك، لافتًا إلى أن الدكتور عمرو طلعت تحدث عن التكلفة الإجمالية للشبكات التى تم وضعها داخل المراكز، وليست الشبكة الرئيسية المتصلة والتى تربط الدولة والحى الحكومى بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وأضاف الرئيس: «لا أبالغ لو قلت إنه من أجل ميكنة الحى الحكومى بشكل يوفر عملاً متقدماً جدًا للدولة المصرية -سواء من خلال عمل مراكز البيانات أو الجزء الـذى يعمل به ٥٠ ألف موظف على الأقل والشبكة المؤمنة والمراكز الأخرى- بلغت التكلفة نحو ١٠٠ مليار جنيه.. لافتًا إلى أن ذلك جزء من تكلفة تحويل الدولة المصرية للعمل بالأداء الرقمى والذكاء الاصطناعى.

وأوضح أن الدولة المصرية تعمل حاليًا من أجل التحول للأداء الرقمى ثم تعتمد على الذكاء الاصطناعى، وذلك من أجل تحويل الدولة إلى جمهورية جديدة وبالتالى فإن التكلفة ستكون بأرقام كبيرة جدًا.

وقال الرئيس السيسى إن الهدف من احتفالية اليوم الخاصة بمشروعات «مصر الرقمية» إلقاء الضوء على أهمية هذا المشروع لمستقبل بلدنا وأولادهـا، مشيرا إلى استعداد الدولة لتحمل نفقات ١٠٠ ألف دارس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى حال توافر لديهم المقومات لذلك.

ولفت الرئيس السيسى إلى أهمية مشروعات «مصر الرقمية» لمستقبل مصر وأولادها، وضرورة طرح هذا الموضوع لكى يدرك الناس ما تقوم به الدولة. وأضاف: أن المجموعة التى سيتم تخريجها اليوم كان من الممكن أن لا يسمع بهم أحد، لكننا نرغب فى التأكيد للناس على أنه إذا كنا نتحدث عن التعليم الذى يمكن أن يقدم فرصة حقيقية لأبنائنا وبناتنا فى العمل وهو ما سنقدمه اليوم، لكى نتنبه جميعا ونهتم ونبذل الجهد سواء فى التعليم أو المبادرات التى سيتم طرحها أو المطروحة حتى نعطى فرصة حقيقة للموضوع. وتابع: لو تواجد ١٠٠ ألف دارس توافرت فيهم المقومات المطلوبة فإن الدولة مستعدة لصرف ما بين ١٠ إلى ١٢ مليار جنيه من أجل تأهيلهم على أعلى مستوى.

ودعا الرئيس السيسى إلى تغيير ثقافة التعليم فى مصر بحيث لا يصبح الهدف هو حصول الطالب على شهادة جامعية وإنما التوجه نحو التخصصات الجديدة التى يحتاجها سوق العمل، مشيرا إلى أنه تم وسيتم افتتاح عدد كبير من الكليات والجامعات التى توفر التخصصات التكنولوجية الجديدة التى يحتاجها سوق العمل مثل الذكاء الاصطناعى.

وأوضح الرئيس أن اهتمام الأسر بحصول أبنائها على الدروس من أجل النجاح والتفوق يعكس وعى المجتمع المصرى بأهمية التعليم ولكن يتبقى الاهتمام بما هو مستهدف من التعليم وعدم الاكتفاء بالحصول على الشهادة ولكن الاهتمام بنوعية الشهادة والتعليم. ولفت إلى أن الكليات الحديثة التى تم إنشاؤها توفر التعليم والمستقبل الحقيقى «وربما نكون مقصرين فى الإعلان وتسويق هذه التخصصات الجديدة التى يحتاجها المجتمع».

ودعا الرئيس السيسى وسائل الإعلام إلى الاهتمام بالبرامج التى تتيح إلقاء الضوء على المواهب الشابة فى مجالات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة على غرار برامج المسابقات فى مجالات أخرى مثل المجالات الفنية وغيرها. وشدد الرئيس على أنه «ليس أمامنا سوى العمل بشكل مختلف وإيجاد الأفكار وتطويرها لتعظيم العائد والدخل والثروات سواء للمواطن أو للوطن بعيدا عن الأساليب التقليدية التى أصبحت غير كافية»، مشيرا إلى أن بعض الدول الصغيرة من حيث تعداد السكان استطاعت أن تحقق ناتجا قوميا إجماليا مرتفعا بفضل الابتكار والتطوير.

وقـال الرئيس السيسى إن ثـروات مصر محدودة باستثناء القليل من الغاز والبترول حتى لا يتوهم أحد أن الدولة المصرية لديها ثروات كبيرة، مضيفا أنه

«التقى أحد شيوخ البحث والتنقيب فى مصر وسأله عن خريطة مواردنا وثرواتنا المعدنية؛ فأجاب بأن لدى مصر ثلاثة أنواع فقط هى الرمل والرخام والحجر الجيرى»، موضحا أن الثروة بمعناها الحقيقى الهائل لا توجد لدينا باستثناء الغاز والبترول».

وأكد الرئيس أنه «ليس أمامنا فى مصر إلا العمل والبحث عن الأفكار وتطويرها والعمل عليها حتى نغير من حياة المواطنين ونعظم دخولهم»، مشيرا إلى أنه «إذا كنا سنسير فى المسارات التقليدية ستصبح النتيجة غير كافية، لأن لدينا عدد سكان كبير، وهناك مطالبات بتحسين الدخول، ولذلك أحلم بتحسين الدخول، مشيرا إلى إمكانية ارتفاع دخل الفرد فى حال اكتساب مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، حيث أوضح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عمرو طلعت عن أصحاب هذه التخصصات أنهم يحققون دخلا يتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألف جنيه شهريا فى بداية التخرج وأنه من الممكن أن يصل من ٥ إلى ١٠ آلاف دولار شهريا.

وقال الرئيس السيسى إنه نظرا لضعف الدخول فى مصر، فإن الناس تشعر بأى ضغط فى الأسعار وتتأثر به.. وأعلم أن الظروف صعبة، لكن لا يمكن فى الوقت نفسه أن أضيع مستقبل البلد وأى تقدم أو تطوير حقيقى لتغيير حياة الناس، ندعمه قدر الإمكان.

وتطرق الرئيس إلى تكلفة سعر رغيف الخبز المعدل، مشيرا إلى أن الرغيف الواحد يكلف الدولة من ٧٥ الى ٨٠ قرشا ويباع للمواطنين بخمسة قروش.

وتعهد الرئيس السيسى ببذل قصارى جهده لتحقيق مستقبل كريم للمواطنين الذين ائتمنوه على أنفسهم ومستقبلهم، قائلا: «سأبذل قصارى جهدى لتحقيق مستقبل كريم لهم، أنا وكل مصرى مخلص فى الحكومة وفى أى قطاع بالدولة». وشدد على أنه لا يمكن تعديل الدخول البسيطة إلا من خلال العمل المحترف.

وحول ميكنة امتحانات كلية الطب، قال الرئيس السيسي: «تحدثنا فى هذا الموضوع منذ خمس سنوات للقضاء على المجاملة والرشوة المحتملة فى جامعاتنا أو فى نظامنا التعليمى»، وتساءل: كيف كان يمكن القضاء على هذا الأمر؟ هل من خلال سن قوانين؟ أم من خلال وضع نظم مختلفة فى تقييم الطلبة؟

وأضاف الرئيس: «رأينا أن نبدأ بكلية الطب حتى نطمئن إلى مستوى تقييم أطباء المستقبل المسئولين عن حياة الناس». وتابع: رغم أن التكلفة كانت كبيرة لدرجة أن البعض دعا إلى إبقاء الحال على ما هو عليه، إلا أننا استشعرنا المسئولية أمام الله باعتبار أن هذا الأمر ضرورى لبناء إنسان حقيقى فى مصر يدرك حجم قدراته الحقيقية»، مؤكدا أن تلك الخطوة كانت مهمة لتقييم الطالب بكل شفافية بعيدا عن أى تجاوز وقررنا تعميم هذا النظام فى كل جامعات مصر.

بدوره، قال وزير التعليم العالى والبحث العلمى الدكتور خالد عبد الغفار إن الرئيس السيسى صدّق على ١١ مليار جنيه وتم البدء فى المرحلة الأولى من ميكنة الامتحانات لكافة كليات القطاع الصحى (كليات: الطب، الأسنان، الصيدلة، العلاج الطبيعى، التمريض)، كما انتهينا من ٤٠٪ من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتى بها أعداد طلاب لا تقل عن أعداد الكليات الطبية، وفى خلال أقل من سنة سيتم الانتهاء من إعداد البنية التحتية للجامعات، وكل زملائى من رؤساء الجامعات يقومون بتجهيز الأماكن حتى تستطيع أن تستوعب الآلاف من الطلاب، ونحن نتحدث عن بنية تحتية معلوماتية من كابلات وألياف ضوئية فى كل الجامعات»، مشيرا إلى أنه سيتم الانتهاء من ١١ جامعة أهلية لدخولها الخدمة مع بداية العام الدراسى الجديد.

وأشار الوزير إلى أنه تم الاستثمار فى ميكنة الامتحانات بالجامعات الحكومية حتى تجرى اختبارات مميكنة بدرجة عالية من الشفافية، ويتم التعامل والتعاون مع الجهات العالمية فى هذه الاختبارات، ويستطيع الطالب المتخرج أن يكون معتمدا من كثير من الجهات الدولية.

وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسى أن بناء الدولة هو طريق يحتاج إلى الصبر والتضحيات والعمل الجاد المتسارع، مشيرا إلى أن وزير التعليم العالى والبحث العلمى الدكتور خالد عبدالغفار يتحدث عن إنشاء أعداد كبيرة من الجامعات الأهلية تبلغ حاليا ٤٠ جامعة فى آخر خمس سنوات بين جامعات أهلية وتكنولوجية ودولية.

واستفسر الرئيس عن آخر تطورات جامعة زويل، فقال الدكتور عبدالغفار إن المشروع كان سيتعثر لولا تخصيص الرئيس مبلغ أربعة مليارات جنيه.

وأوضح الرئيس أنه تم تخصيص مبلغ أربعة مليارات ونصف للانتهاء من المرحلة الأولى، وستة مليارات ونصف للمرحلة الثانية، مشيرا إلى أن المرحوم

الدكتور أحمد زويل تمكن من جمع تبرعات للمشروع بنحو ٥٠٠ مليون جنيه، وتعهد بأنه سيقوم بجمع تبرعات أخرى لاستكمال هذا المشروع لكن لم يمهله القدر وتوفى لذلك قامت الدولة باستكمال المشروع حتى يرى النور. وأضاف الرئيس: «إننا نعمل على إنشاء الجامعة اليابانية منذ عام ٢٠١٠»، وطلب من وزير التعليم العالى والبحث العلمى الانتهاء من التصميمات الخاصة بالمشروع حتى يتم الانتهاء منه. وتابع: «نحن نشرح ما يتم حتى يعرف كل مصري ما تقوم به الحكومة من جهد فى هذا المجال وكيف تُبنى الدولة».

وتعهد الرئيس السيسى بأن الدولة ماضية فى استكمال إنشاء هذه الجامعات قبل بداية العام الدراسى الجديد فى سبتمبر المقبل، مشيرا إلى أن كل جامعة من الجامعات الـ١١ كان مخصصا لها ٢,٥ مليار جنيه ولولا تدخل الدولة لتوقفت هذه الإنشاءات.

وفيما يتعلق بما يردده البعض من دعوات لوقف المشروعات القومية وتوجيه مخصصاتها إلى الحاجات الأساسية للمواطنين، قال الرئيس السيسي: «نحن نوفر الحاجات الأساسية للمواطنين، ونواصل العمل فى المشروعات القومية»، مطالبا كل من يتصدى لنقاش حول أداء الدولة المصرية أن يتوفر له سياق فكرى كامل عما تنفذه الدولة المصرية فى كافة المجالات، بحيث لا يأخذ جزءا ويترك أجزاء، وبالتالى لا يصبح الكلام واضحا عند طرحه على الناس وكأنه حقائق وكأن المسئولين مقصرون.

وأضاف: عندما توجه وزير التموين الدكتور على المصيلحى إلى من أجروا دراسات وأبحاثا تدخل مكونات جديدة لرغيف الخبز، تعرض لهجوم، وقيل له أنت مين علشان تغير مزاج المصريين؟.

وتابع الرئيس: إن هذا هو النقاش بيننا، وأن الحوار الذى نطلقه يرسخ كيفية الحديث مع بعضنا البعض، ولذلك نحن نلقى الضوء على ثقافة التعليم واهتمامات الأسر التى يجب أن تتغير لنعطى تعليما حقيقيا.

واختم الرئيس السيسى بالقول «إن مصر يحميها الله سبحانه وتعالى وستكون فى مستوى آخر وسيتحقق ذلك بعون الله»

جاءت تصريحات الرئيس عبدالفتاح السيسى أمس الأربعاء٢٠٢٢/٧/٦، خلال افتتاحه عددا من المشروعات الرقمية، لتعيد تأكيد تصميم الدولة المصرية على تحقيق التحول الرقمى فى أسرع وقت ممكن. وقد أوضح الرئيس ذلك حيث قال إن قطاع التكنولوجيا سوف يكون رائدا، بل والقاطرة التى تقود مصر فى المستقبل، ولابد أن يتم ذلك فى أقل مدة ممكنة لأننا لا يمكن أن ننتظر ثلاثين أو أربعين سنة. وخاطب الرئيس أحد المهندسين الشباب قائلا: أنا جاهز ومستعد تماما لمساعدة الشباب أصحاب هذا النوع من الشركات، وطالب هؤلاء الشباب ببذل أقصى الجهد، بل وبالقسوة على أنفسهم إذا اقتضى الأمر، وذلك لأننا لم نعد نملك رفاهة تضييع الوقت.

ولعل من المفيد هنا التذكير بأن هذا الاهتمام من جانب الرئيس السيسى كان وراء الإسراع بوضع الإستراتيجية الرقمية للمستقبل. وتنهض هذه الإستراتيجية على ثلاثة مرتكزات رئيسية، أولها، تقديم كل جهات الدولة خدماتها عن طريق التكنولوجيا سعيا إلى التسهيل على المواطنين وتيسير معاملاتهم، والمرتكز الثانى، تطوير خدمات الاتصالات بشكل خاص ورفع كفاءتها، ثم المرتكز الأخير، أن يصبح الشباب هم رواد هذا التحول الرقمى التكنولوجى، وذلك من خلال تشجيع استثماراتهم وشركاتهم الصغيرة حتى تنمو وتكبر.

إن بناء البنية المعلوماتية الهادفة إلى إقامة منظومات حوسبية كمبيوترية بدأ بالفعل قبل خمس سنوات، والهدف النهائى هو أن نلحق بالدول المتقدمة بحيث نصل إلى حد تقديم كل الخدمات دون تدخل بشرى، وهذا طبعا يستلزم جهدا وتمويلا ليسا قليلين، وأيضا يتطلب تعاون كل جهات الدولة معا بشكل متكامل ومنسق. وتشهد المؤسسات الدولية حاليا بنجاح هذه المنظومة التى تضمنت بناء مراكز بيانات عملاقة تحتوى على ثروات من البيانات حول مختلف مجالات الحياة والاقتصاد فى مصر، وهى طبعا مراكز تم تأمينها تماما ضد أى محاولة اختراق.

والحقيقة أن الخطوة القادمة هى أن تمتد هذه الرقمنة إلى مواطنينا فى الخارج وهم يتعاملون مع الداخل وكأنهم يعيشون فى الوطن. وربما يكون مفيدا هنا التذكير بحقيقة قد لا يعرفها الكثيرون هى أن ٩٠٪ من البيانات المارة بين قارتى آسيا وإفريقيا تمر عبر أراضى مصر ومياهها، وهو ما يعد دليلا آخر على أن مصر ليست رقما سهلا فى إقليمها، أو فى العالم كله.